المقـــدمـــة

تطورت قواعد القانون الدولي العام تطوراً كبيراً وملحوظًا ، نتيجة للتطورات السريعة، والمتلاحقة التي حدثت في المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة .

فبعد أن كان مفهوم هذا القانون، ينصرف إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي، وتبين حقوق والتزامات كل شخص من هذه الأشخاص.

أصبحت قواعد هذا القانون تطبق على مجالات، وموضوعات متعددة، مثل موضوع إحترام حقوق الإنسان، وحمايتها من أي اعتداء، والتي كانت حتى وقت قريب خاضعة للاختصاص الداخلي للدول، وقوانينها الوطنية التي تنظم هذه الحقوق، وكيفية حمايتها و كفالة احترامها .

وظهرت تبعاً لذلك فروعاً جديدة لهذا القانون تتميز بنوع من الخصوصية والذاتية، وإن بقيت وثيقة الصلة به؛ مثل **القانون الدولي الإنساني** الذي يهدف إلى حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الذي نتج عن تغلب النزعة الإنسانية على قواعد القانون الدولي العام، وهو امتداد وتطوير لقواعد القانون الدولي التقليدي الخاص بالحروب، والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى حماية الإنسان من عدوان السلطة الحاكمة أو تقصيرها .

ولكن نتيجة لانتهاك حقوق الإنسان وعلى نطاق واسع من قبل الدول، والأفراد في مختلف مناطق العالم، كانت الحاجة ملحة لوجود وسيلة أخرى تحقق الحماية الجنائية الدولية لهذه الحقوق، وكان ذلك سبباً لظهور فرع حديث للقانون الدولي العام تكون وظيفته بسط الحماية الجنائية الدولية على هذه الحقوق، وهو القانون الدولي الجنائي، الذي يعد أحد فروع القانون الدولي العام، الذي يهتم بتحديد الجرائم الدولية وبيان أركانها وكيفية إجراء المحاكمات عنها، وبسط الحماية الجنائية الدولية على المصالح ذات الأهمية في المجتمع الدولي، ومن أهمها حقوق الإنسان إلى جانب كفالة استمرار الحياة الدولية، والعلاقات الودية بين الدول .

وحتى نتمكن من فهم، وتقييم القانون الدولي الجنائي، وتوضيح مدى فاعليته في حماية حقوق الإنسان، بنظرة واقعية مجردة يجب علينا الإلمام بوسائل وآليات هذا القانون، وما يواجهه هذا القانون

من مسائل ومشاكل جوهرية، قد تكون ساهمت في التضييق من نطاق تطبيقه، وشموليته، والحد من فاعليته في حماية حقوق الإنسان، بصورة تكفل إحترامها، وعدم الاعتداء عليها في مختلف مناطق العالم .

وهذا ما سوف نتعرض له ونوضحه خلال هذه الدراسة .

1- أهمية الدراسة :

تتجسد أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية موضوع هذه الرسالة على الساحة الدولية وعلى حماية حقوق الإنسان و السلم العالمي و تسليط الضوء على الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان و بيان ماهية هذا القانون، و بيان مدى فاعليته في تحقيق الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان في ظل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مختلف مناطق العالم، وخاصة بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة سنة (1998) م، ودخول نظامها الأساسي حيز النفاذ في(1 يوليو 2002) م، وما يمكن أن يمارس على هذه المحكمة من ضغوط، وتأثيرات سياسية تقلل من فاعلية هذا الفرع من فروع القانون الدولي العام في توفير الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان في حال عجز السلطات الوطنية أو عدم رغبتها في توفير الحماية الجنائية لحقوق الإنسان من خلال سلطاتها الوطنية.

وفي فتح الطريق أمام دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع الذي يحتاج إلى كثير من البحث، ووضع دراسات معمقة، وشاملة، وجادة حتى تسود ثقافة احترام حقوق الإنسان في المجتمع .

2- إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول نقطة أساسية ، وهي أن ماشهده مجال حماية حقوق الإنسان من تطور مستمر من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان ، والقانون الدولي الإنساني والأليات الموجودة في هذين القانونين هي وحدها غير كافية لمراقبة تنفيذ الإلتزامات ، والتعهدات الواردة فيهما ، وغير كافية لتحقيق الحماية الكاملة لحقوق الإنسان ، مما تطلب البحث عن أليات أخرى لحماية هذه الحقوق و المتمثلة في القانون الدولي الجنائي بألياته المختلفة.

3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مفهوم القانون الدولي الجنائي ، ومدى فاعلية القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان، و ذلك من خلال:

1. إعطاء صورة عن الجهود الدولية لحماية حقوق الانسان .
2. بيان ماهية القانون للقانون الدولي الجنائي ، وأهمية وجوده بالنسبة لحقوق الإنسان .
3. تحديد الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الأخرى، وألية مقاضاة المتهمين بارتكاب هذه الانتهاكات في القانون الدولي الجنائي.
4. بيان المعايير المتبعة في تعريف الجرائم الدولية التي يعاقب عليها القانون الدولي الجنائي .
5. دراسة الأسس القانونية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .
6. بيان المعوقات، والأسباب التي تقلل من فاعلية هذا القانون في تحقيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان .

4- فرضية الدراسة :

تقوم فرضية الدراسة على نقطتين أساسيتين:

- الأولى أن الأليات الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني هي وحدها غير كافية لضمان الحماية لحقوق الإنسان، ومنع الانتهاكات وضمان التمتع الفعلي بهذه الحقوق .
- والثانية أن الكثير من الانتهاكات، وإفلات مرتكبيها من العقاب كانت نتيجة لعدم قدرة الدول على منع هذه الانتهاكات التي تحصل لهذه الحقوق، وعدم معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات نتيجة للانهيار الجزئي، أو الكلي للنظام القضائي في الدول، أو لعدم رغبة الدول في حماية حقوق الإنسان، ومنع الانتهاكات التي تحصل لهذه الحقوق حيث أن هذه الأفعال عادةً تتم لحسابها أو بتشجيع منها .

ولذلك كان لا بد من ألية أخرى توفر حماية جنائية دولية لحقوق الإنسان من خلال القانون الدولي الجنائي .

5- الصعوبات التي واجهت الباحث :

لقد واجهتني الكثير من الصعوبات لتجميع شتات هذا الموضوع نظرًا للظروف التي تمر بها ليبيا في هذه السنوات سواء كانت هذه الظروف أمنية، أو اقتصادية، أو سياسية .

وما نتج عنها من صعوبات في التنقل، والحركة داخل ليبيا، أو السفر خارجها لاختيار ما يتناسب مع هذا الموضوع من مؤلفات علمية قانونية متخصصة ، وإيجاد مراجع في القانون الدولي الجنائي، والقضاء الدولي الجنائي تتناول بالبحث والدراسة الجريمة الدولية والعقوبات المقررة لها وكل مايتعلق بالحماية الدولية الجنائية لحقوق الإنسان .

نظرًا لندرة هذه المؤلفات في المكتبات الليبية العامة، وحتى في مكتبات كليات القانون الليبية وكذلك الغياب التام للمعارض الدولية الخاصة بالكتاب منذ سنة 2010ف ، ولقد تغلبت على هذه المشكلة بفضل الله سبحانه وتعالى ومساعدة الكثير من المتخصصين في هذا المجال .

6- الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث و الدراسة موضوعات الحماية الدولية لحقوق الإنسان والحماية الدولية الجنائية والقانون الدولي الجنائي والجرائم الدولية التي يختص القانون الدولي الجنائي بالعقاب عليها من خلال ألياته المختلفة وواقع المجتمع الدولي الراهن و مايحدث فيه من تناقضات سياسية وإقتصادية وتضارب مصالح بين الدول النافذة في هذا المجتمع وقد إختلفت الأراء والنتائج حول هذه المواضيع حسب رؤية كل باحث والمصادر التي إعتمد عليها في الدراسة ، إلا أن أغلبها تكاد تتفق حول رؤية واحدة وهي أن المجتمع الدولي مازال بعيداً عن تقبل فكرة المساءلة الجنائية الدولية وتنقصه الإرادة الحقيقية لتوفير حماية دولية جنائية فاعلة ومعالجة كل الإشكاليات والمعوقات التي تحد من فاعلية هذه الحماية ، وأن القانون الدولي الجنائي مازال يحتاج إلى مزيد من التطوير و الإصلاح في قواعده الموضوعية والإجرائية ، لذلك أخترت أن أتناول هذا الموضوع بمزيد من البحث والدراسة من خلال هذه الرسالة .

7- منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج القانوني التحليلي؛ حيث تناولت بالتحليل قواعد القانون الدولي الجنائي وكذلك استعراض جميع الآراء المتعلقة بموضوعات الدراسة، وتحليلها، وترجيح أحدها وفقًا للأسباب، والمبررات التي رايتها ودفعتني إلى ذلك .

كما أتبعت المنهج النقدي عندما رأيت إن بعض النقاط تحتاج إلى إعادة النظر، وإلى زيادةً في الإيضاح، أو الاستكمال، أو أنها غير ملائمة، أو غير كافية لتحقيق أهداف القانون الدولي الجنائي ، ونظراً إلى أن هذه الدراسة تناولت بعض الوقائع التطبيقية التي تدخل فيها القانون الدولي الجنائي لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجرائم الدولية فقد استعنت بالمنهج التطبيقي لتدعيم الأفكار بالتطبيقات العملية زيادة في الإيضاح.

8- خطة الدراسة :

لما كان موضوع الدراسة يهدف إلى تسليط الضوء على الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان من خلال العديد من الإتفاقيات الدولية في هذا الشأن وتوفير الحماية الجنائية الدولية لهذه الحقوق من خلال القانون الدولي الجنائي بألياته المختلفة وتوضيح أوجه النقص والقصور في هذا القانون وما يعيق التطبيق الفعلي لهذه القواعد و الأسباب التي تحد من فاعلية هذا القانون لذلك فإن الإحاطة بهذه المواضيع يتطلب التعرض للعناصر الرئيسية في هذا الشأن ، ولذلك قسمت هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين ومبحث تمهيدي قبلهما ، وكانت على النحو الأتي:

المبحث التمهيدي : وتناولت فيه الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان و أليات حمايتها ، والذي بينت فيه أليات الحماية الدولية في القانون الدولي لحقوق الإنسان في مطلب أول ، وأليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان في القانون الدولي الإنساني في المطلب الثاني .

ثم تناولت في الفصل الأول ماهية القانون الدولي الجنائي من خلال مبحثين ، خصصت المبحث الأول للحديث عن نشأة القانون الدولي والتعريفات المختلفة لهذا القانون ونشأته ومصادره من خلال مطلبين ، المطلب الأول تعريف القانون الدولي الجنائي ونشأته ، والمطلب الثاني مصادر القانون الدولي الجنائي وخصصت المبحث الثاني لمفهوم الجريمة الدولية وأركانها وأنواعها من خلال

مطلبين ، المطلب الأول مفهوم الجريمة الدولية وأركانها والمطلب الثاني الجرائم الدولية التي يعاقب عليها القانون الدولي الجنائي ، وتناولت في الفصل الثاني أليات القانون الدولي الجنائي وتطبيقاتها ومدى فاعليتها من خلال مبحثين ، خصصت المبحث الأول للحديث عن الأليات القضائية لحماية حقوق الإنسان وأهم تطبيقاتها من خلال مطلبين خصصت المطلب الأول للحديث عن الأليات القضائية والمطلب الثاني لبعض الحالات التطبيقية لهذه الأليات ، وخصصت المبحث الثاني للحديث عن حماية حقوق الإنسان والتأثيرات السياسية على فاعلية هذه الحماية من خلال مطلبين المطلب الأول التأثيرات السياسية على إقرار النظام الأساسي وتعديلاته والمطلب الثاني التأثيرات السياسية على عمل المحكمة ثم جاءت الخاتمة وما كشفت عنه هذه الدراسة من نتائج و إقتراحات .